

إدارة شؤون الأمة في ضوء المنطق الإسلامي
المناسبة: مراسم تنفيذ حكم الرئيس خاتمي لدوره ثانية
الزمان والمكان: 12 جمادى الأولى 1422هـ - طهران
الحضور: كبار مسؤولي النظام الإسلامي وعدد من رجال السلك الدبلوماسي الأجانب لدى
طهران

أجواء الكلمة

جرت مراسم معنوية خاصة لتنفيذ حكم رئاسة الجمهورية للسيد محمد خاتمي لدوره جديدة في حسينية الإمام الخميني (قده) بحضور كبار مسؤولي النظام الإسلامي وعدد من رجال السلك الدبلوماسي الأجانب لدى طهران.

وبعد تنفيذ الحكم من قبلولي أمر المسلمين السيد الخامنئي (دام ظله)، وكلمة السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية، ألقى قائد الثورة الإسلامية كلمة أشار فيها إلى أن رؤية الإسلام لإدارة شؤون الأمة والمجتمع هي العمل على أن تتخذ إرادة الأمة سيرها باتجاه الفضائل الأخلاقية وإقصاء الأهواء المفسدة عن آفاق الانتخاب الشعبي، خلافاً للديمقراطية الغربية والاشتراكية الشرقية التي لا تعير هذا بعد الجوهرى أدنى أهمية.

ثم قدم سماحته توصياته إلى المسؤولين بشأن الأولويات، وهي: القضايا الاقتصادية والمعاشية وفي مقدمتها قضية العمل، والعناية بالثقافة العامة للبلاد، وأكّد على ضرورة مكافحة الفساد المالي والاقتصادي والأخلاقي، وضرورة الالتزام بالقانون، وعدم توثير الأوضاع السياسية.

العناوين الرئيسية في كلمة سماحته:

- إدارة شؤون الأمة في ضوء المنطق الإسلامي
- سعادة الشعب في تطبيق أحكام الإسلام
- الأولوية للاقتصاد
- العناية بالثقافة العامة للبلاد
- مكافحة الفساد الاقتصادي والأخلاقي
- الحذر من التوتر السياسي

إنه محفل في غاية الأهمية يجسّد منعطافاً حساساً في تاريخ الجمهورية الإسلامية؛ وهذا الاجتماع والمراسيم التي جرت فيه تحكي عن حقيقة حية وساطعة ينطوي عليها نظام الجمهورية الإسلامية، تلك هي حакمية الشعب الدينية وسيادة الأحكام النورانية للإسلام والمشاركة الاختيارية لأبناء الشعب.

نسأل الله تعالى أن يجعل من هذا المنطق منطقاً مباركاً عامراً بالخيرات والثمار المباركة بالنسبة لأبناء شعبنا الذين شاركوا في الانتخابات وأدوا ما عليهم من مسؤولية، ولرئيس الجمهورية الذي نال ثقة الجماهير وتحمّل أعباء مرحلة جديدة من المسؤولية، ببركة المراسم الميمونة للصادقة الطاهرة فاطمة الزهراء "سلام الله عليها" – التي تطل علينا ذكرى شهادتها في هذه الأيام – وبفضل الجهاد والتضحيات التي قدمت على مدى السنوات المنصرمة وحتى يومنا هذا في سبيل إعلاء كلمة الإسلام ورفع رايته.

ميزة النظام الإسلامي عن الأنظمة الوضعية

إن إدارة شؤون الأمة والمجتمع في ضوء المنطق الإسلامي إنما تتأتى عبر هدي الأنوار القرآنية والأحكام الإلهية، والأمة تتبوأ شأناً ومنزلة في القوانين السماوية والإلهية التي يتضمنها القرآن، والجماهير هي التي تنتخب وتمسك بمصير البلاد وإدارتها؛ وحاكمية الشعب هذه تمثل أرقى أشكال حاكمية الشعب التي يشهدها عالمنا المعاصر؛ لأنها متأثرة بإطار الأحكام والمهدية الإلهية؛ فالانتخاب للشعب، لكنه انتخاب استطاع أن يسير بالاتجاه الصحيح في ضوء القوانين السماوية المنزّهة عن كل خلل ونقص.

إن لكل ما عرفته الدنيا من الديمقراطية وحاكمية الشعب إطاراته؛ فالإطار الذي تتقولب فيه الديمقراطيات الغربية عبارة عن مصالح وأطامع الآثرياء وأصحاب رؤوس الأموال المتسلطين على مقدرات المجتمع، وفي هذا الإطار فقط يكتسب رأي الشعب اعتباره ويصبح ساري المفعول، فإذا ما تطلع الشعب إلى ما يتعارض مع مصالح الرأسماليين وذوي القدرة مالياً واقتصادياً – وسياسيًا تبعاً لذلك – فليس هنالك من ضمان بأن تذعن هذه الأنظمة الديمقراطية لإرادة الشعب، فثمة إطار متماشٍ ومحكم يهيمن على هذه الأهداف والديمقراطيات.

وفي البلدان الاشتراكية السابقة التي كانت تدعى الديمقراطية أيضاً؛ كان الحزب الحاكم هو الذي يمثل هذا الإطار، ولم تكن أية فاعلية أو فائدة لرأي الشعب خارج إطار توجّهات الحزب الحاكم وسياساته وتطبعاته. على أية حال ثمة إطار يفرض نفسه. أمّا ميزة النظام الإسلامي فهي أن الأحكام الإلهية المقدسة وقوانين القرآن ونور

الهداية الإلهية الذي يشعّ على قلوب أبناء الشعب وأعمالهم وعقولهم ويهدّيهم هي التي تمثل هذا الإطار؛ فهداية الأمة واحدة من تلك القضايا ذات الأهمية القصوى التي طواها الإهمال في الأنظمة السياسية الشائعة في العالم ولاسيما الأنظمة الغربية.

وهداية الأمة تعني العمل على أن تتخذ إرادة الأمة سيرها باتجاه الفضائل الأخلاقية وإقصاء الأهواء المفسدة — التي تطرح أحياناً تحت يافطة آراء الشعب وإرادته — عن آفاق الانتخاب الشعبي، وذلك إثر التعليم والتربية الصحيحة وإرشاد الأمة نحو مناهل الفضيلة.

إنكم تشاهدون اليوم في الكثير من الديمقراطيات الغربية اتخاذ أقبح الانحرافات — الانحرافات الجنسية وما شابهها — طابعاً قانونياً ورسمياً على أنها رغبة شعبية وتتم الإعانة عليها؛ وهذا ما يدلّ على غياب العنصر المعنوي والهداية الإيمانية.

وفي النظام الإسلامي — أي حاكمة الشعب الدينية — فإن الشعب هو الذي ينتخب وهو صاحب القرار وهو الذي يمسك بمقدرات البلد وإرادته عن طريق منتخبه، بيده أن رغبته وانتخابه وإرادته إنما تستظل بظل الهداية الإلهية، ولا يحيد بها عن جادة الصلاح والفلاح ولا يخرج عن الصراط المستقيم أبداً، وهذا هو البعد الجوهرى في حاكمة الشعب الدينية؛ وهذه هي هدية الثورة الإسلامية للشعب الإيرانى، إنها تجربة حديثة وفريدة، لكنها جديرة بالتأمل واقتفاء أثرها، وتقليلها من قبل الذين تهفو قلوبهم نحو الفضائل ونحو مجتمع إنساني طاهر صالح؛ ويعانون الأمررين من الجرائم والرذائل الأخلاقية، وتقشّي القبائح الخلقية بين البشر.

على مدى قرون متواتلة تصدّى الشعب الإيراني لمن عاصرهم من الحكام الذين استحوذوا هم أو أسلافهم على السلطة بضرب السيف ثم أورثوها ذراريهم بقوة الحراب.

إن الحكم وحق الحاكمة على الشعب دون إرادته ورغبته وانتخابه مثله كالمال الذي يورثه الحكام لأبنائهم وذراريهم حتى أجيال متعددة، وخلال الفترات المتأخرة — أي منذ منتصف الحقبة القاجارية والعهد البهلوi بأكمله — استباح عنصر بشع آخر ميدان الحكم في البلاد هو التدخل الأجنبي؛ فلقد جاء الإنجليز ببرضا خان بهلوi إلى سدة الحكم، في ضوء اختيارهم وأسبغوا عليه دعمهم، ثم جاؤوا بابنه، وبعد انقلاب 28 مرداد¹ كان الأميركيون هم صناع القرار في إيران والممسكين بالسلطة والحكومة في بلادنا، ولم

¹ انقلاب الثامن والعشرين من مرداد (19 اغسطس آب 1953) الذي دبرته المخابرات الأمريكية (CIA) بالتعاون مع

البريطانيين وأتباع الملكية ضد حكومة الدكتور مصدق الوطنية وإرجاع الشاه إلى السلطة.

يُكَلِّفُ الشَّعْبَ أَيْ دُورًاً فَإِنَّ الشَّعْبَ لَمْ يَكُنْ هُوَ صَاحِبُ الْخِيَارِ فِي أَهْمَ شَؤُونِ حَيَاتِهِ؛ فِي التَّرْبِيَةِ وَالْتَّعْلِيمِ، فِي الْاِقْتَصَادِ، فِي السِّيَاسَةِ، فِي عَلَاقَاتِهِ الدُّولِيَّةِ، وَفِي نَظَامِهِ الْحَيَاتِيِّ الْعَالَمِ، وَالَّذِينَ يَسِطِّرُونَ عَلَى مَقْدَرَاتِهِ وَيَحْكُمُونَهُ لَمْ يَسْتَأْذِنُوهُ فِي التَّصْدِيِّ لِهَذِهِ الْمَسْؤُلِيَّةِ، فَلَمْ يَجْرِبْ أَبْدًا أَيْ مَشَارِكَةً شَعْبِيَّةً وَلَا رَأْيَ لِلشَّعْبِ إِلَّا فِي غَضْوَنَ فَتْرَةٍ وَجِيَزَةٍ وَبِشَكْلٍ نَاقِصٍ. إِنَّهُ إِلَّا إِسْلَامُ وَالثُّورَةُ وَجَهَادُ هَذَا الشَّعْبِ وَتَضْحِيَّاتُهُ وَشَخْصِيَّةُ الْإِمَامِ الْعَظِيمِ الَّتِي قَلَّ نَظِيرُهَا هِيَ الَّتِي مَهَّدَتْ لِنَزْوَلِ الْلَّطْفِ وَالرَّحْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَأَصْبَحَتْ هَذِهِ الْهَدِيَّةُ الْعَظِيمَى مِنْ نَصِيبِ الشَّعْبِ الْإِيرَانِيِّ.

هَذِهِ هِيَ الْمَرَّةُ الثَّامِنَةُ الَّتِي تَقَامُ فِيهَا مَرَاسِيمُ تَصْبِيبِ رَئِيسِ الْجَمْهُورِيَّةِ الْمُنْتَخَبِ مِنْ قِبَلِ الشَّعْبِ تَصْبِيبًا رَسْمِيًّا وَيَسْتَلِمُ فِيهَا إِدَارَةُ الْبَلَادِ وَزَمامُ السُّلْطَةِ الْتَّنْفِيَّيَّةِ، وَهَذَا مَا وَهَبَتْنَا إِيَّاهُ الثُّورَةِ، فَيَمْا تَحَاوَلُ دَوَائِرُ الدُّعَائِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ جَاهِدَةً مِنْ خَلَالِ دُعَائِيَّاتِهِمُ الْمَنْحَطَةِ إِلَيْهِ بِوُجُودِ الْمَشَارِكَةِ الشَّعْبِيَّةِ وَحَاكِمَيَّةِ الشَّعْبِ فِي النَّظَامِ إِلَّا سَمِعَ اعْتِباً مِنْ اِنْتِخَابَاتِ الْعَامِ 1376هـ-ش، أَيْ أَنَّهُمْ يَحَاوِلُونَ الْقَضَاءَ عَلَى مَاضِيِّ الثُّورَةِ! وَمَا ذَلِكَ إِلَّا اسْتِمْرَارُ لِذَلِكَ الْعَدَاءِ الَّذِي نَاصِبُوهُ الثُّورَةَ.

كَلَّا، فَلَقَدْ تَوَجَّهَنَا – نَحْنُ أَبْنَاءُ الشَّعْبِ الْإِيرَانِيِّ – ثَمَانِيَّ مَرَّاتٍ إِلَى صَنَادِيقِ الْاقْتِرَاعِ خَلَالِ هَذِهِ السَّنَوَاتِ الْاثْتَيْنِ وَالْعَشْرِيْنِ وَانْتَخَبَنَا رَئِيسَ الْجَمْهُورِيَّةَ بِأَصْوَاتِنَا وَأَثْبَتَنَا – وَبِبَرَكَةِ النَّظَامِ إِلَّامِيِّ – مُحُورِيَّةَ الشَّعْبِ فِي صَنْعِ الْقَرْرَارِ بِبَلَدِنَا، وَأَنَّ الْأَحْكَامِ وَالشَّرِيعَةِ إِلَّامِيَّةِ هِيَ الإِطَّارُ الَّذِي يَعْتَمِدُهُ الشَّعْبُ وَالْمَسْؤُلُونَ فِي صَنْعِ الْقَرْرَارِ، وَذَلِكَ مَا يُلْقِي مَسْؤُلِيَّاتٍ جَسَاماً عَلَى عَوَاتِنَا جَمِيعاً.

سعادة الشعب في تطبيق أحكام الإسلام

أَتَقْدَمْ بِشَكْرِي لِرَئِيسِ جَمْهُورِيَّتِنَا الْعَزِيزِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي كَلْمَتِهِ الَّتِي تَنَمَّ عَنِ الشَّعْورِ بِالْمَسْؤُلِيَّةِ.

نعم، فَرَئِيسُ الْجَمْهُورِيَّةِ وَجَمِيعُ أَصْحَابِ الْقَرْرَارِ فِي هَذِهِ النَّظَامِ مَسْؤُلُونَ، وَاعْتِبَارُهُمْ إِنَّمَا يَكُمِنُ فِي الْعَمَلِ بِوَاجِبَاتِهِمُ أَمَامَ اللَّهِ وَالشَّعْبِ وَالدُّسْتُورِ، وَاعْتِبَارُ جَمِيعِ الْمَسْؤُلِينَ فِي النَّظَامِ إِلَّامِيِّ مِنْوَطٌ بِأَنْ يَعْتَبِرُوا أَنفُسَهُمْ كَادِحِينَ لِدِينِ اللَّهِ مَنْفَذِينَ لِلْقَوَانِينِ مُلْتَزِمِينَ بِالدُّسْتُورِ، وَهَذَا مَا يَصْبُو إِلَيْهِ الشَّعْبُ وَوَقَعَ اخْتِيَارُهُ عَلَيْهِ؛ وَمَنْ زَلَّ قَدْمَهُ وَحَادَ عَنِ هَذِهِ الدُّرُّبِ – سَوَاءَ كَانَ الْقَائِدُ بِالذَّاتِ أَوْ رَئِيسُ الْجَمْهُورِيَّةِ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْمَسْؤُلِينَ – إِنَّمَا يَكُونُ قَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يُبَادَرَ إِلَى عَزْلِهِ؛ لَأَنَّهُ يَصْبِحُ فَاقِدًا لِلشَّرُوطِ. وَبِنَاءً عَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمَسْؤُلِيَّةَ جَسِيمَةً.

إِذَا مَا أَرَدَنَا السَّعَادَةَ لِهَذَا الشَّعْبِ فَعَلِيْنَا شَحِذُ الْهَمِّ لِتَطْبِيقِ الْأَحْكَامِ إِلَهِيَّةِ؛ فَسَعَادَةٌ

الشعب دنيوياً وأخروياً إنما تكمن في تطبيق الأحكام الإلهية والإسلامية؛ وهو الذي بمقدوره إيصال هذا البلد وهذا الشعب إلى طموحاته السامية الرفيعة، وصيانة البلد بوجه الأطماع المتزايدة للقوى الكبرى، والمحافظة على تواجد الشعب في الساحة بذلك الإيمان والحماس اللذين أبداهما خلال فترة انتصار الثورة ومرحلة الحرب المفروضة وكافة العواصف.

إن الإيمان الديني هو ذلك العنصر الذي يقوى على المحافظة على الشعب الإيراني صلباً صامداً بالرغم من افتقاره للعدة التي تمتلكها القوى الكبرى؛ فلابد من المحافظة على الإيمان الديني لدى الشعب؛ كي يستطيع المحافظة على مقاومته وصموده، ويقدم دعمه للمسؤولين ويواجه الأخطار مشرعاً صدره.

إننا كمسؤولين لا قيمة لنا ولا حول لنا للقيام بأي عمل دون الدعم الشعبي، فقيمتنا واقتدارنا وقوتنا على الساحة العالمية وفي مواجهة العواصف رهن بالدعم الشعبي، وإن نظمانا يعده اليوم - والحمد لله - أكثر الأنظمة شعبية في العالم، فالآصرة والعلاقة التي تشد المسؤولين للشعب هي علاقة إيمان وعواطف وثقة، ومثل هذه الآصرة والرابطة مما لا نظير لها في العالم، وإذا ما أردنا استمرار هذا الشعب في دعمه للحكومات والمسؤولين الذين يتبعقون على مهام الأمور وللنظام الذي قام على أيدي هذا الشعب نفسه، فعلينا الحفاظ على إيمان الجماهير والتصدي للحملات التي تستهدف هذا الإيمان.

الأولوية للأقتصاد

هناك عدّة وصايا أقدمها لرئيس جمهوريتنا العزيز، وهذه الوصايا قد تكررت مني مرّات ومرّات سرّاً وجهرأً، سواء له أو لسائر المسؤولين، وإنما أطرحها هنا من باب التذكرة لي ولكلّ منها المسؤولون الحاضرون هنا:

أولها: وجوب أن تباشر الحكومة عملها في هذا الظرف الحساس دون تلاؤ وتوازنٍ وبجدية تامة، فالتوقف بعض الشهور الذي غالباً ما يحصل أثناء الانتخابات أو قبلها وحتى تشكيل الوزارات الجديدة إنما يؤدي إلى خسائر جسيمة، فلابد من تقليل هذه الفترة قدر الإمكان، والأمل يحدوني بأن يبذل مجلس الشورى الإسلامي منتهى التعاون مع رئيس الجمهورية؛ ليصار إلى تشكيل الوزارة بأسرع وقت وتبادر مهمتها في إنجاز الأعمال المهمة المناطة بها.

إننا نمرّ بظرف حساس، وإنني أعتقد بأن أكثر المهام عجلة هي المباشرة الجادة بالقضايا الاقتصادية والمعاشية وفي مقدمتها قضية العمل؛ وأيّ منها لا يمثل معضلة غامضة يتعدّر على السواعد المقدرة والعقول المتوقّدة إيجاد حلّ لها، بل هي بأجمعها

مهام يسيرة وآنية، غاية الأمر أنه من الضروري بذل الجهد والتحلي بالجدية والإبداع والهمة كي تأخذ هذه المهام طريقها للإنجاز، وأدنى تفاصيل أو تقصيراليوم ستكون نتائجه التأخر، فالفرصة وجيزة، وال فرص التي بحوزة الحكومات تمر كالبرق الخاطف، فالسنوات الأربع مضت بسرعة، وهكذا هذه السنوات الأربع فهي سرعان ما تتلاشى. وعليه لابد من تحري الأولوية بين الضروريات والعمل على إنجاز هذه الضروريات بحكمة وبالسرعة والتدبیر اللاز敏؛ وهذا ما يعد لازماً في الوقت الحاضر؛ فلو أنكم تأملتم الإعلام العالمي – الذي يدار دون شك وفق محاور مدرسة سياسياً وأمنياً – ستجدون أن أحد مواطن الأمان بالنسبة لأعدائنا من أجل شل النظام الإسلامي هو الاقتصاد؛ فإننا نمتلك مصادر ثروة هائلة ودخلًا قويًا عاملة جمة ومقومات متعددة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وإننا قادرون على إنجاز الكثير من الأعمال، وقدارون على إزالة صورة الفقر الكريهة عن بلادنا، وعلى مسؤولي الدولة شخذ الهم في هذا المجال أكثر من أي عمل آخر.

إن الحقل الاقتصادي يمثل أضخم قطاع في بنية الدولة؛ فعلى المسؤولين، سواء في لجنة العمل الاقتصادي أو المسؤولين التنفيذيين في شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية، توحيد المسار والقلوب والإيمان في العمل، ولا يجوز التفاف في هذا المضمار أبداً. وإنني أعتقد أن مسؤولينا وبما نمتلكه من مقومات سيمكنون خلال فترة ليست بالبعيدة من طمأنة أبناء الشعب وإثبات حدوث تغيير في الوضع المعاشي والاقتصادي العام، وزف هذه البشرى للجماهير عملياً بعيداً عن الكلام المعسول الذي طالما تناقله الألسن، وإنه لعمل صالح كبير يتبع على المسؤولين التنفيذيين في البلاد المبادرة إليه دون اكتئاث بوسائل الأداء.

لاشك في أن الدوائر الإستكبارية العالمية تعيش اليوم هاجس السيطرة على مصادر الثروة والمقدرات في العالم أجمع وعن شتى السبل، وإذا ما اضطربوا لممارسة الدعائيات المشينة لإلقاء الوساوس في قلوب الآخرين فإنهم لا يتوانون عن القيام بذلك. انظروا إلى واقعهم العملي واعملوا على تحقيق التجديد في الحقوقية والمالية والإنتاجية والخدمية وسائر القطاعات ذات الصلة باقتصاد الشعب، وذلك عبر التحلي بالجدية والإرتياز إلى الثوابت التي حددتها لنا الدستور استلهاماً من الأحكام والقوانين الإسلامية؛ وسيبارك الله عز وجل في سعيكم هذا.

الغاية بالثقافة العامة للبلد

والثانية: هي العناية بالثقافة العامة للبلد، ولقد سبق أن قلت للأصدقاء – ومنهم

رئيس الجمهورية – إن الإباحية من بين الأمور التي يروج لها العدو بشكل جاد في داخل البلد.

والإباحية العقائدية والعملية تعني سلب المعتقدات والأعراف ومواطن الارتكاز التي تخلق العزيمة والإصرار لدى المرء في حركته باتجاه هدفه المرسوم وتركه ضالاً معوجاً.

فعليكم حمل ذلك على معلم الجد. وإن إحدى السياسات التي يتبعها أعداء الإسلام تتمثل في استلاب إيمان الجماهير وانتزاع التزامها بالثورة، وقد باشروا بذلك منذ سنوات في وسائلهم الإعلامية. ومنذ أن دخلت هذه الدعایات حيز العمل والتتنفيذ في تصرفات أعداء الوطن – أي قبل ما يناهر عشر أو إحدى عشر سنة – أثارت هذه القضية اهتمامي، فوجّهت تحذيراتي للجميع وبالذات المسؤولين عن القطاع الثقافي، وقلت لهم: إن هؤلاء يحاولون تعريض أصل الثورة للتشكيك؛ هذه الثورة التي تمثل واحدة من مفاخر التاريخ البشري في زماننا؛ الثورة التي حققتها شعب واجه بأيدٍ عزاء وبفضل الإيمان قلعة الاستكبار العالمي التي لا تفهر – ظاهرياً – في المنطقة؛ الثورة التي تحققت باسم الله وفي سبيل القيم الإسلامية؛ الثورة التي بعثت الأمل في قلوب المسلمين إزاء إسلامهم، وأحييت فيهم الاعتزاز بهويتهم الإسلامية؛ الثورة التي زرعت الثقة بالنفس لدى كافة الشعوب في كافة أرجاء المعمورة فشعروا حينها أن بإمكان أي شعب – إذا ما تحلى بالعزيمة والإرادة – أن يحقق الظفر والتغلب على أشد العقبات.

لقد حاول الأعداء تهميش رسالة الحرية، والمعنويات، والمثل والفضائل والكرامة الإنسانية التي تتطوّي عليها هذه الثورة، وكان هذا العمل مدروساً، وواصلوه من خلال دعایاتهم بشتى ضروبها وأصنافها؛ وما يُؤسف له أن بعض المغفلين في الداخل – كمثل الخدام – كانوا ومازدوا يروجون له، والغرض من ذلك هو سلب الرافد الفكري للجماهير، الذي يمثل في واقع الأمر المرتكز الذي تقوم عليه إرادتها وعزيمتها الراسخة؛ لتشعر الجماهير بفقدان أصلها.. وهل يقوى الإنسان على مواصلة الطريق الذي يسلكه دون إيمان واعتقاد وقناعة به؟! فعلى الجميع أن يأخذوا القضايا الثقافية على معلم الجد.

ومظهر هذا الغزو هو تلك الإباحية التي تثار عن طريق التشكيك بالعقائد، والتشجيع على السلوكيات المنافية للأخلاق في المجتمع، وإشاعة أنواع الفساد.

إنها أمور يتوجّب على مسؤولي البلاد إيلاؤها المزيد من الاهتمام، ولا يقتصر الأمر على المسؤولين في القطاع الثقافي.

مكافحة الفساد الاقتصادي والأخلاقي

الفساد له أصناف وأنواع، ومن بينها الفساد المالي والاقتصادي؛ ومن أهم المسؤوليات التي يتحملها مسؤولو الدولة – ومن بينهم رئيس الجمهورية – هي ملاحقة المفاسد المالية والاقتصادية، ولابد أن تتضمن برامج الحكومة ذلك.

وبطبيعة الحال فإن السلطة القضائية والتشريعية تتحملان المسؤلية أيضاً في هذا المضمار، ولحسن الحظ فإن ثمة تنسيق بينهما أيضاً.

ويجب أن تتخذ هذه المكافحة طابع الجدية، وتدخل مرحلة التطبيق العملي، إذ إن مكافحة الفساد المالي والاقتصادي تعد من بين العناصر التي ستساعد على بلوغ البلاد الإنعاش الاقتصادي.

من العقبات التي تقف بوجه تطور البلاد اقتصادياً وجود بؤر الفساد التي لابد من الشعور بالخطر إزاءها ومكافحتها، وهو ليس بالعمل الهين، ولقد ذكرت في رسالتى ذات البنود الثمانية لكل من السادة المحترمين رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي، وقلت لهم: اعلموا أن مكافحة الفساد صراع جدي وواقعي، فستكون هنالك حملات وضغوط، وهو عمل شاق. ولابد من ارتداء لامة الحرب؛ لمقارعة نقشِي الفساد الاقتصادي والمالي.

ومن أنواع الفساد أيضاً المفاسد الأخلاقية وتفسُّي المنكرات، فلابد من التصدي لها ومكافحتها أيضاً؛ وإننا نعلم جيداً أنَّ من تعاليم الإسلام تعريف الناس بفضائل الأخلاق وصيانتهم عن المنكرات باللسان والبيان، وهذا صحيح في محله، ولكن لابد من التصدي لحالة نقشِي المنكرات والتظاهر بها، فالإسلام يقدم النصيحة والإرشاد لمرتكب المنكر؛ لكنه يضع له الحد أيضاً.

إنَّ العمل لا ينجذ بالتوجيهات اللفظية، بل لابد من أن تقف سلطة النظام بوجه تيار الفحشاء والفساد؛ فلا تسمحوا لأهواء حفنة معدودة ومجموعة صغيرة وقليلة في داخل المجتمع أن تكون سبباً في إغواء عقول الشباب من الفتية والفتيات، والمؤمنين من الرجال والنساء الذين لا دافع لهم يحدوهم نحو الفساد.. قفوا بوجه مثل هؤلاء. والمسؤولية ملقة على عاتق جميع المسؤولين في هذا المجال، فلا تسمحوا لحفنة من المتشدّقين باسم الحرية – وفي الحقيقة جدير بنا البكاء على الحرية؛ لما يجري من سوء استغلال لاسمها – بإشاعة المنكرات والفحشاء والتحلل في المجتمع، إذ إنَّ عاقبة ذلك زرع روح التشاوُم لدى البعض إزاء النظام كما هو الحال في بداية الحركة الدستورية.

من العوامل التي أدت إلى فشل الحركة الدستورية في إيران كان شعور المتدينين بعد حين بأن الأمور تتجه نحو اللادينية، فكان الدافع وراء الضجيج الإعلامي المتصاعد

وقذاك الهجوم على المقدسات الدينية — ولم يكن عدد المناهضين أثناء الحركة الدستورية لأصل الدين ومظاهره والعقائد الدينية والعلماء ويقومون بالمساس بمثل هذه الأمور بين المحافل بالقلم أو الشعار بالعدد الذي يعتدّ به، لكن ضجيجهم كان عالياً — مما أدى إلى أن يتسرّب الفتور تدريجياً للمتدينين والعلماء الذين كانوا يتقدّمون الصفوف الأمامية للجهاد في الحركة الدستورية ومن ثم تحوّلوا جانباً، ولما آل الأمر إلى ذلك اندرت النهضة وأخفقت الحركة الدستورية، وبعد خمسة عشر أو ستة عشر عاماً من عمرها جاء الدكتاتور رضا خان، وإنّ في ذلك لعبرة، فأين رضا خان العسكري المتجرّ من شعار الحركة الدستورية؟! وأيّ هوّة تفصل بينهما! فكيف أصبح الأمر كذلك؟! لأن ثقة المؤمنين وقناعتهم قد سُلبت؛ فتحوّلوا جانباً وتركوا الساحة.

فعلى المسؤولين أن لا يسمحوا ببروز مثل هذه الحالة بين المؤمنين.

وبديهي أنّ ذلك لا يمثل مداعاة لأن يتجاوز البعض على القانون بذرية فقدانه للثقة، فانتهاك حرمة القانون جريمة، ومخالفة القانون والخروج عن دائرة لمواجهة كل ما يراه الإنسان منكراً دون إذن من الحكومة يعد جرماً بحد ذاته، ما خلا النهي عن المنكر باللسان، فلقد تكرر منّا القول: بجواز النهي عن المنكر باللسان ووجوبه، وهو واجب الجميع ولا يسقط في ظل أي ظرف، ولكن حيث يصل الأمر مرحلة التطبيق والعمل فيتعين على الجميع العمل في ضوء القوانين، وليس ثمة ما يسوّغ القول: نظراً إلى عدم تدخل قوى الأمن أو السلطة القضائية فإننا قد نزلنا الميدان.

كلا، وإذا ما حلّ اليوم الذي يستدعي النزول العملي للجماهير في الميدان، حينها سيعلن القائد ذلك بكل صراحة للأمة.

² الحركة الدستورية (المشروطـة) في إيران التي ترّعّمها اثنان من كبار علماء الدين في إيران هما السيد محمد الطباطبائي، والسيد عبد الله البهبهاني. عملت الحركة على إقامة حكم ملكي دستوري مشروط ببرلمان، ونجحت في (5/8/1906م)، في إجبار مظفر الدين شاه على إعلان الدستور، والاحتفاظ بمكانة عليا تضمن للفقهاء الإشراف على قوانين المجلس. ولكن انقسام الحركة الدستورية إلى فريقين، يطالب أحدهما بحكم ديموقراطي مطلق، وآخر يطالب بحكم يلتزم بالشريعة الإسلامية، أدى إلى إعدام الشيخ فضل الله النوري أكبر دعاة «المشروطـة المشروعة» في طهران على يد فريق «المشروطـة المطلقة»، ما جعل حالة من التشكيك في الحركة الدستورية تسود في أوساط العلماء، فاتهموها بالعمالة لبريطانيا. وقد حاولت الحركة الاعتماد على المرجعية الدينية في النجف الأشرف لتتخذ موقفاً حاسماً ضد السلطة الفارسية التي كانت تعارض أهداف الحركة في إنشاء مجلس شورى، والحركة الدستورية، فكان على رأس أنصار المشروـطة الشيخ كاظم الخراساني والشيخ حسن الخليـي والشيخ عبد الله المازندراني والشيخ محمد حسين الثانيـي وغيرـهم. وفي 24 جمادى الثانية 1327 هـ / 13 حزيران 1909م. حققت المشروـطة انتصاراً ساحقاً بسقوطـ الشـاه على أيدي أنصار المشروـطة وخروجـ الروسـ منـ إـيرـانـ.

الحذر من التوتر السياسي

وثمة وصبة أوجّهها لسائر المسؤولين والمنضدين للعمل السياسي، ولاسيما أولئك الذين تخضع المنابر لتصريحهم — بدءاً من الصحافة والإذاعة والتلفزيون ومجلس الشورى وصلاة الجمعة وما شابه ذلك وانتهاءً بكل منبر في أية زاوية في البلاد — أن احذروا التوتر السياسي فهو مضر للبلاد، فيجب أن تحافظ الأجهزة على استقرارها وتوازنها؛ كي يتسمّ للحكومة والمسؤولين أداء واجباتهم، وإنّ أبسط الأعمال ستصبح معقدة في ظل الأوضاع المتّشنجّة المتواترة.

فلا يعلم أحد منكم على تغذية التوتر السياسي، فإن من أشدّ العيوب بالنسبة للناشطين السياسيين العمل على إثارة التفرقة والانشقاق، وتربيص بعضهم ببعض.

حافظوا على وحدة الكلمة، وإنّ أسوأ الأفعال أن يتعرّض مسؤولو النظام للتشهير من قبل آناس آخرين، ومن يخضع أحد المنابر لتصريحهم. هنالك فرق بين الانتقاد وبين الهدم؛ فالانتقاد حسن ونعمة، وإذا لم تُنتقد الحكومة أو سائر المسؤولين فإنهم لن يطلعوا على عيوبهم، فالانتقاد في واقع الأمر إهادء عيوبهم إليهم. والانتقاد يكون صائباً تارة، وغير صائب أخرى، غير أنّ الانتقاد يختلف عن الهدم؛ فلا تعملو على تحطيم السلطة التنفيذية والحكومة أو السلطة القضائية أو السلطة التشريعية، وبالخصوص إذا كان الفاعل من العناصر المنضوية تحت هذه المنظومة؛ فإن عمله يعدّ خلاً مضاعفاً.

عليكم بالوحدة كما أنكم متّحدين من حيث الهدف والمنطلق الفكري، فلا معنى لأن يتعرّض للحكومة بأسرها؛ نتيجة نقص أو ضعف في أداء قطاع من قطاعات الحكومة، أو يعمد من لا ثقة له بحكم قضائي إلى تشويه السلطة القضائية برمتها.

إنّ أسوأ ما يتعرّض له السلطة القضائية في أيّ بلد من تصرف هو أن يتصدّى من لا يستسيغ صدور وتطبيق حكم قضائي من بين مئات بلآلاف الأحكام، للنيل من السلطة القضائية برمتها ومن عدليّة البلد وإهانتها! وهذا يستمر الحال حيث يرفض آخر، حكماً آخر وثالث ينفر من حكم مشابه.

إنّ هذا لا يعدّ مسوغاً لتوجيه الإهانة!

إنّ المساس والتشويه والتشكيك المشين بالسلطة التشريعية — مجلس الشورى منها أو مجلس صيانة الدستور الذي يعد جزءاً من السلطة التشريعية — يتنافى مع مصالح الشعب وجفاه بحق إرادته؛ فعلى الجميع التحلّي بالحذر.

ثمة مسؤولية كبرى ملقاة على عاتق المسؤولين اليوم، تلك هي أداء الشكر لله سبحانه على هذه النعمة التي أغدق بها عليهم، وهي نعمة خدمة الشعب، وعليهم الحذر

فإن العدو خلف الأبواب! والمستقبل زاهر ، فإن تحرّكتم ستبلغون أسمى الأهداف ، أمّا إذا استحوذ علينا الوهن والكسل والتثبيط وسوء العمل – لا سمح الله – فإننا سنكون عرضة لهجوم العدو ، وليس هنالك من حدّ وسط.

وبذل الجهود اليوم مسؤولية كبيرة مضاعفة نتحمّلها جميعاً.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يغدق على هذا الشعب العظيم ألطافه كما هو الحال على الدوام ، ويحشر الروح الطاهرة لإمامنا العظيم – مؤسس وعمدار هذا الصرح الشامخ – مع أوليائه ، وأن يحشر شهداءنا العظام الأبرار وكافة المضحيّن والمعوقين والأحرار وعوائلهم – الذين لهم أعظم دين في أعناق الشعب الإيراني وبالذات المسؤولين – مع النبي وآلـه ، وبيارك لشعبنا ولمسؤولينا هذا اليوم وهذه المرحلة الجديدة من المسؤولية في الحقل التفيذـي للبلاد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته